

التحرير المالي وانتقال الازمات المصرفية حالة الجزائر

Financial Liberalization and the Transmission of Banking Crises the case of Algeria

زيان عبد الكريم

جامعة طاهري محمد بشار – الجزائر

zianeabdelkarimgrh@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/31

جماع مخطار*

جامعة طاهري محمد بشار – الجزائر

mokhtar.djamaa08@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/12/19

تاريخ الإستلام: 2020/07/11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية انتهاج الاسلوب الامثل في التحرير المالي لتفادي الازمات المصرفية ولتمكين النظام المصرفي في مواكبة المستجدات المالية العالمية، تطرقنا فيها الى مفاهيم حول التحرير المالي وكذلك إلى الازمات المصرفية حيث اعتمدنا المنهج التحليلي.

فكانت النتائج المتوصل أن الازمات التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري سببها عدم إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التحرير الأمثل.

الكلمات المفتاحية: تحرير مالي؛ سياسة نقدية؛ نظام مصرفي؛ أزمات مصرفية؛ عولمة مالية.

تصنيف JEL: E58، F03.

Abstract

This study aims to demonstrate the importance of adopting the optimal approach in financial liberalization to avoid banking crises and to enable the banking system to keep pace with global financial developments, in which we touched on concepts about financial liberalization as well as banking crises, where we adopted the analytical approach .

So the results that were reached that crises to which the banking system was exposed.

Keywords: Financial liberation; Monetary policy; Banking system; Banking crises; Financial globalization.

Jel Classification Codes: F03, E58.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لقد اكتسح مفهوم العوامة جميع الميادين وأصبح محتوما على كل اقطار العالم، وكانت العوامة المالية أحد فروعها التي قلصت وقت وتكاليف التعامل وإجراء مختلف الصفقات والمعاملات وخاصة في الاسواق المالية، حيث حرصت أغلب المنظمات الدولية على تشجيع البلدان على انفتاح رأس المال الأجنبي وهو ما جعل لزاما على هذه البلدان وضع وتبني إجراءات لتحقيق ما يسمى بالتحرير المالي، لكن بوضع قوانين تنظيمية وسياسات وقائية لتفادي الاثار السلبية المحتمل وقوعها خاصة الازمات المصرفية.

✓ الإشكالية البحثية:

نظرا لتعدد الازمات المصرفية العالمية وسرعة انتشارها في العالم بأسره، وهذا بفضل اندماج الاسواق العالمية مشكلة بذلك كيانا اقتصاديا واحدا، أصبح لزاما خاصة على الدول النامية ضبط العلاقات المالية مع العالم الخارجي لتفادي انتقال الأزمات، لهذا كانت إشكالتنا:

ما مدى مساهمة التحرير المالي في إحداث أزمات مصرفية في الجزائر؟

واعتمادا على هذه الاشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هية التحرير المالي واجراءاته، قياسه، وما هو التحرير المالي الأمثل؟
- ما هية الأزمات المصرفية وكيف يمكن التنبؤ بها؟
- ما هي الأزمات المصرفية التي مرت على النظام المصرفي بالجزائر وما علاقتها بالتحرير المالي؟

✓ أهمية البحث:

تستمد أهميته من التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي خاصة بعد الازمة المالية 2007-2008، ومن الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بموضوع الازمات وبسرعة انتقالها وانتشارها وما ترتب عليها من الاثار السلبية.

✓ أهداف الدراسة:

من بين أهم الأهداف هو الكشف عن حساسية النظام المصرفي ومدى امكانية تعرضه لازمات التي لا يمكن الخلاص منها إلا بعد فترة ربما تكون طويلة، والتأكيد على انتهاج الاسلوب الأمثل لتحرير المالي بشكل يتوافق مع خصوصيات اقتصادات البلدان خاصة البلدان النامية، وبما ان الجزائر من بين تلك الدول التي يتوجب عليها توخي الحذر في التحرير المالي لتفادي الأزمات المصرفية الداخلية والخارجية.

2. التحرير المالي:

1.2. مفهوم التحرير المالي:

يمكن تعريفه بالمعنى الضيق، على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي (زواوي، 2009، صفحة 65).

كما أن التحرير المالي يتمثل في إعطاء استقلالية تامة للبنوك والمؤسسات المالية وحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية، وذلك من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط واعتماد آليات السوق (قانون العرض والطلب) في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة مع التخلي عن سياسة تأطير الائتمان، وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، والتوجه نحو اعتماد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي وتمثل هذه الاجراءات التحرير المالي

الداخلي، أما إجراءات التحرير المالي الخارجي فتتمثل في تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات وهو بذلك يعتبر تكملة لتحرير المالي الداخلي.

2.2. جوانب التحرير المالي:

التحرير المالي يضم ثلاث جوانب (علي، 2011/11/23-22، صفحة 144):

- ✓ تحرير قطاع المالي المحلي: يشمل ثلاث متغيرات أساسية:
 - تحرير أسعار الفائدة: عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وتركها تتحدد في السوق بالتقاء بين عارضي الاموال والطلب عليها للاستثمار.
 - تحرير الائتمان: وهذا بالحد من الرقابة توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذا وضع سقف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الاخرى، كذلك إلغاء الاحتياطات الاجبارية المغال فيها على البنوك، وتحرير المنافسة بإلغاء العراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والاجنبية.
 - الغاء كافة القيود: المرتبطة باختصاص البنوك والمؤسسات المالية: عن طريق إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة.
- ✓ تحرير الأسواق المالية: يتم بواسطة ازالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الاجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد.
- ✓ إزالة الحواجز والعقبات المفروضة على البنوك والمؤسسات المالية: هذه الحواجز التي تمنع من الاقتراض من الخارج والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال.

3.2. مؤشرات قياس التحرير المالي:

- يتم استخدام العديد من المؤشرات لقياس درجة الانفتاح، في ورقتنا هذه سوف نعرض خمسة مؤشرات، الأول خاص شين وإيتو (2002)، مؤشر كوين، والثلاثة الآخرون هم من قاعدة البيانات فريزر (2005).
- ✓ مؤشر Chinn و Ito: قام Ito و Chinn (2002) ببناء مؤشر التكامل المالي الحيوي والمحسوب للفترة 1970-2004، ويستند هذا المؤشر KAOPEN على أربعة متغيرات وهي (<https://www.researchgate.net/publication/228545177>)
 - K1: متغير يشير إلى وجود سعر صرف متعدد.
 - K2: متغير يشير إلى وجود قيود على المعاملات الجارية.
 - K3: متغير يشير إلى وجود قيود على حساب معاملات رأس المال.
 - K4: متغير يشير إلى وجود قيود على تحويل الأرباح من قبل المصدرين.
 - ✓ مؤشر Quinn: لقد تم تطوير هذا المؤشر من قبل Quinn (1997) وقام بإعادة تجديده مؤخرا رفقة Schindler و Toyoda (2011)، يسمح هذا المؤشر بقياس شدة القيود على حركة رأس المال دون تمييز بين المدخلات والمخرجات. بني هذا المؤشر على قاعدة البيانات AREAER (التقرير السنوي 2013 FMI) أما بالنسبة للمؤشرات الأخرى، فهي محددة باستخدام قاعدة بيانات FRASER (FRASER كالتالي (-) ELGHAK، 20-19 2007، octobre، صفحة 06)
 - LIB1: الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسوق الموازي.

LIB2 : وصول المواطنين إلى الأسواق الخارجية ودخول الاجانب إلى السوق المحلية.

Lib3 : القيود المفروضة على حرية المواطنين في الوصول إلى سوق الصرف مع الأجانب، وهو مؤشر الرقابة على رأس المال.

4.2. شروط نجاح التحرير المالي: يمكن القول أن نجاح التحرير المالي يتطلب:

✓ تو افربيئة اقتصادية مستقرة من خلال:

● سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار: وذلك لان تحرير اسعار الفائدة يتطلب قبل الشروع فيه مناخا من التضخم المنخفض والمستقر، حيث عدم توفر هذا الاخير من شأنه ان يرفع من معدلات الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة جدا لتحقيق معدلات حقيقية موجبة.

● سياسة مالية سليمة واسعار صرف تدعم الاستقرار المالي: تدعم الساسة المالية السليمة استقرار السياسة النقدية والقطاع المالي ككل، اذ أن حدوث عجز مالي كبير في الميزانيات العمومية للدول من شأنه أن يضغط على السياسة المالية ويساهم في تزايد معدلات التضخم من خلال فائض الطلب، كما تمتل سياسة اسعار الصرف مصدرا هاما للحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي نجاح التحرير المالي.

● قطاع مالي كفؤ ومستقر: قد تتدخل الحكومة تدخلات مالية غير مناسبة من شأنها اثقال كاهل النظام المالي بتكاليف كان يجب ان تتحملها الميزانية العامة، كتوجيه الائتمان وفقا للأولويات معينة سواء لأفراد أو مؤسسات أوجهات أخرى وهذا ما يعرف بالإقراض السياسي، أو الكبح المالي من اجل خفض تكاليف خدمة الدين العمومي، وذلك حينما تضطر المؤسسات المالية إلى إبقاء دين الحكومة بفائدة أقل من معدلات الفائدة السوقية.

✓ تو افر نظام قانوني وإشرافي مناسب: حيث يتم من خلال:

● تو افر بيئة مؤسسية وقانونية ملائمة: من الضروري توفير هيكل قانوني يحفظ حقوق الملكية، ونظام قضائي يتسم بالكفاءة، كم ان توفير اطار تنظيمي ورقابي من شأنه ان يكفل تحقيق الشفافية في المعاملات ويمنع التواطؤ ويقلص المخاطر الأخلاقية.

● التنظيم والاشراف المناسب على المؤسسات المالية: تمر كل مؤسسة مالية تقوم بالوساطة بمخاطر، ولهذا فهي تحتاج إلى تنظيم واشراف جدي، لأنه في حالة فشل احد هذه المؤسسات أو أكثر يمكن أن تؤدي إلى أزمة في السوق ككل نتيجة لفقدان الثقة في البنوك.

✓ مرعاة التدرج في تطبيق برنامج التحرير المالي: يعتبر تحديد التدرج المناسب والأمثل للإصلاح المالي من بين أهم الشروط الضرورية لنجاح التحرير المالي، والتدرج يتمثل في تحديد الترتيب الأمثل في خطوات التحرير المالي، والذي يسمح بتكبير النظام المالي مع حاجة الاقتصاد الحقيقي، ويهدف إلى التوجه بالاقتصاديات السائرة في طريق النمو من اقتصاد غير متوازن ومقيد إلى اقتصاد محرر وأكثر استقرار يتكون التدرج الأمثل في تحرير القطاع المالي من ثلاثة مراحل متتابعة نوجز شرحها فيما يلي (محمد وسيدي محمد، ص 7) :

● المرحلة الأولى: ينبغي أن يبدأ الإصلاح، أولا بتحرير القطاع الحقيقي من خلال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما أن السيطرة المالية يجب أن تسبق عملية التحرير المالي، بالإضافة إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

● المرحلة الثانية: الخطوة الثانية في منهج التحرير تتمثل في التحرير المالي الداخلي، وهذا من خلال التدرج في تحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع، وزيادة المنافسة في القطاع البنكي، وفتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص.

• المرحلة الثالثة: في الأخير، يأتي التحرير المالي الخارجي من خلال تشجيع الأجانب بالدخول في الأسواق المالية المحلية، من أجل زيادة المنافسة والكفاءة، وعند تحديد التسلسل في إلغاء القيود على الصرف الأجنبي، ينبغي تحرير حساب العمليات الجارية أولاً، ثم تحرير حساب رأس المال بعد ذلك.

وفي الأخير سيتكامل التحرير المالي الداخلي والخارجي بشكل يؤدي إلى أكثر فعالية لسياسة التحرير المالي، فيتحقق نمو كل من القطاع المالي والقطاع الحقيقي.

✓ **توافر المعلومات والتنسيق بينهما:** يتطلب إنجاز سياسة التحرير المالي وتوافر المعلومات الكافية، عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام كل المتدخلين فيه، وتخص المعلومات تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية، لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تصعيد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع، وينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، حيث يرى مؤيد التحرير المالي والمصرفي في أن المشروعات الأكبر مخاطرة في حالة زيادة معدل الفائدة هي أكبر عائداً، والعكس صحيح لأنها تعوض معدل الفائدة، أما عدم التنسيق بين المعلومات فيؤدي إلى صعوبة تمييز المقترضين بين المشروعات الفاشلة والناجحة، وإلى رفع تكلفة الحصول عليها ولهذا يرى منتقدو سياسة التحرير المالي والمصرفي ضرورة التدخل الحكومي لإلزام الجهات المعنية على توفير المعلومات: بإصدار لوائح، أو فرض ضرائب أو تقديم إعانات لتفادي ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات مما يؤدي إلى إخفاق الأسواق المالية (زواوي، 2009، صفحة 69).

3. الأزمات المصرفية وطرق التنبؤ:

1.3. ماهية الأزمات المصرفية: يمكن تعريف الأزمات كما يلي:

✓ **الأزمة:** عبارة عن موقف حرج ومعقد، وحالة من عدم التوازن تتسارع فيه الأحداث وتتلاحق وتختلط فيه الأسباب بالنتائج وتفسر عن نتائج غير متوقعة وصعوبة في اتخاذ القرارات. (نادية، 2013، صفحة 02)

✓ **الأزمات البنكية:** فيتم تعريفها بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعياس مالي بحيث يتطلب الأمر تدخلاً من البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي. (فارس، 2013، صفحة 407)

✓ **الأزمة المصرفية:** عندما تكون البنوك بوضع مالي ضعيف جداً، فلا تستطيع السداد للدائنين، وهذا بسبب الاستثمارات غير السائلة ويمكن أن نميز بين نوعين من الأزمات المصرفية (Hassen, 2016, p. 02):

- **أزمة السيولة:** الأصول < الخصوم، في هذه الحالة يتدخل البنك المركزي.
- **أزمة ملاءة:** الأصول > الخصوم، في هذه الحالة لا يتدخل البنك المركزي، مثال ليمان براذرز في الولايات المتحدة في عام 2008.

ويمكن تعريف الأزمة مصرفية كذلك من خلال خطر الائتمان (الخالف، 2016، صفحة 209): يمثل هذا الخطر عند قيام المقترضين بسداد التزامهم في مواعيد الاستحقاق، وقد يطلق عليه خطر عدم الدفع.

2.3. أسباب الأزمات المصرفية:

ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المصرفية على أهم أسباب حدوث الأزمات المصرفية (s.d.)، (2016):

✓ **الإختلالات الهيكلية الكلية:** وهي الإختلالات الناجمة عن تغيرات متتابعة في بنية الاقتصاد الوطني وما يترتب على هذه الإختلالات من تدهور لبعض القطاعات الاقتصادية.

✓ التدفقات الرأسمالية والسياسات النقدية المتبعة: حيث أن التقلبات في الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الإقراض وتقلل من حوافز الاستثمار من جهة ، كما أن هذه التدفقات تزيد من حجم الودائع المصرفية وتغري المصارف على زيادة الائتمان بغض النظر عن ملائمة هذا الائتمان من جهة أخرى.

✓ سياسات الإقراض: قد تتوسع بعض المصارف في سياسات الإقراض في مرحلة الازدهار الاقتصادي لأسباب عديدة منها:

• الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة والأرباح؛

• التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض.

✓ سياسات سعر الصرف: فأسعار الصرف المرنة يمكن أن تزيد من حدة المضاربة بسبب إن تغير سعر الصرف يؤدي إلى إحداث تقلبات كبيرة في معدل نمو الناتج القومي، أما نظام سعر الصرف المقيّد فإنه يزيد من هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية حيث يزيد من نسبة العجز في ميزان المدفوعات الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم المعروض النقدي ويرفع من أسعار الفائدة المحلية .

✓ الإصلاحات الاقتصادية والتحرير المالي: إن الإصلاحات الاقتصادية غير المناسبة والمبالغ فيها أحياناً تشكل ضغوطاً غير اعتيادية على النظام المصرفي وتكون سبباً للأزمة ، فتحرير أسعار الصرف مثلاً يضعف من إمكانية النظام المصرفي في تنظيم الأسعار قصيرة الأجل، كما إن خفض القيود على الإقراض المصرفي يزيد من الطلب على الائتمان الموجه نحو بعض القطاعات الاقتصادية.

إن النتائج التطبيقية حول الأزمات المصرفية تبين أن العوامل الخارجية مثل تغير أسعار الفائدة وتذبذب التدفقات الدولية تؤدي دوراً كبيراً في نشوب الأزمات المصرفية خاصة إذا تزامنت مع السياسات التنظيمية والسياسات الرقابية غير الملائمة (إطار قانوني ضعيف، ملكية مركزة، آلية غير واضحة لتقييم المخاطر (نسيمة، 2009، صفحة 56)، هذا ما اصطح عليه بانتقال عدوى الأزمات والتي تعرف بأن أزمة أو هجمة مضاربة في سوق ما يزيد بشكل مهم من احتمال الضغوطات في أسواق مالية أخرى، كما يمكن أن يؤدي إلى سلسلة متوالية من الأزمات في أسواق مختلفة (نادية، 2013، صفحة 75).

3.3. التنبؤ بالأزمات المصرفية:

هناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداءها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها نذكر منها :

✓ مؤشرات الحيلة الجزئية: إذ تعتمد على مجموعة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية، والتي تعرف باطار (CAMELS)، والذي يغطي ملاءة رأس المال (C)، جودة الاصول (A)، الإدارة (M)، الربحية (E)، والسيولة (L)، الحساسية لمخاطر السوق (S) يضاف إليها مؤشرات خاصة بالسوق وهي لا تدخل ضمن (CAMELS) وهو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي، لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالي. ويمكن تلخيص أهم مميزات هذا المؤشر (الرضا، بلا تاريخ، صفحة 06):

✓ تصنيف المصارف وفق معيار موحد؛

✓ توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش؛

✓ اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسة؛

- ✓ الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير؛
- ✓ عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف؛
- ✓ يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش؛
- ✓ يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلّة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية؛

4.3. الإجراءات الاحترازية ضد الأزمات المصرفية:

يجب على السلطات أن تعتمد مجموعة شاملة من التدابير للوقائية من الأزمات لتتمكن من وضع قواعد أفضل لتنظيم عمل البنوك المؤثرة في النظام المالي والرقابة عليها خاصة منها البنوك التي تتميز بوفرات الحجم، وإمكانية الحصول على تمويل عالمي بالجملة، ومن بين تلك التدابير الوقائية من الأزمات تشديد متطلبات رأس المال والسيولة وتقوية معايير إدارة المخاطر، وتحسين حوكمة البنوك بواسطة مجالس الإدارة وبرامج مصرفية حريصة وتعزيز الرقابة، لهذا نادى عدة جهات من بينها لجنة بازل لتحديد المتطلبات الرئيسية لتفادي مخاطر الأمان.

✓ **التعريف بلجنة بازل:** هي لجنة للرقابة المصرفية تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشر هدف إلى وضع معيار موحد لرأس المال بين كافة البنوك (المطلب، 2000، صفحة 80).

✓ **أهداف لجنة بازل:** تهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي (سمير، 2013، صفحة 29):

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأسمال البنوك؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

✓ **اتفاقيات بازل:** تتمثل في:

• **اتفاقية بازل الأولى** (ضياء، 2013، الصفحات 114-115) في عام 1988 وضع اتفاق رأس المال الذي أصدرته لجنة بازل للإشراف على البنوك، الخطوط الإرشادية للاحتياطات المصرفية المالية ضد المخاطر الائتمانية غير المتوقعة، ويهدف الاتفاق إلى تطوير ظروف تنافسية متوازنة عبر الدول. وقد أصبح اتفاق بازل بشأن رؤوس الأموال منذ طرحه، المعيار العالمي الذي قرر على أساسه السلامة المالية للبنوك. حيث حددت لجنة بازل الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به من طرف البنوك وهذا مقارنة بإجمالي الأصول والمقدرة بـ 8%، ويشار لهذا الرقم عادة باعتباره نسبة كفاية رأس المال.

• **اتفاقية بازل الثانية** (ضياء، 2013، صفحة 117): ونظراً للعيوب في إطار بازل الأول، أصدرت لجنة بازل مراجعة الاتفاق 1999 وثيقة استشارية تتضمن ثلاثة أعمدة: تحسين إطار حساب ملائمة رأس المال، تطوير عملية المراجعة الإشرافية وتقوية انضباط السوق. كما حافظت اللجنة على شرط الحد الأدنى لرأس المال الذي يبلغ 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر (نادية، 2013، صفحة 278).

• **اتفاقية بازل الثالثة** (ضياء، 2013، صفحة 137): تقضي القواعد الجديدة التي اعتمدها قادة مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والصاعدة في نوفمبر 2010، ما يلي:

- تشديد معايير السيولة، بما في ذلك احتياطي وقائي من الأصول السائلة لمواجهة ضغوط السيولة قصيرة الأجل؛
- إنشاء احتياطات وقائية إضافية لرأس المال؛
- وضع نسبة للرفع المالي يهدف الحد من تراكم الديون المفرط إلى رأس المال الإلزامي؛
- زيادة الإقرار بمخاطر السوق المصرفية.

4. سياسة التحرير المالي وأثرها على القطاع المصرفي بالجزائر:

1.4. سياسة التحرير المالي:

كانت الجزائر مقبلة على الانتقال إلى اقتصاد السوق، مما تطلب إيجاد قطاع مصرفي متطور وفعال يتماشى مع متطلبات هذه المرحلة، لذلك قامت الجزائر بعدة إصلاحات:

✓ قانون القرض والنقد (1990): في إطار تحديث وإصلاح النظام المصرفي، تمت المصادقة على قانون المتعلق بالنقد والقرض، ويعتبر أهم حدث ميز النظام المصرفي والمالي ابتداء من 1990 والذي وضع النظام المصرفي والمالي في الجزائر على مسار تطور جديد تميز بتغيرات جذرية في تنظيم النشاط ويتم هذا التحول وفق ما يلي (كمال، 2006، صفحة 10):

- جعل أدوات السياسة النقدية تتماشى وفق قواعد السوق، تحرير أسعار الفائدة، التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي، اعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف؛
- إنشاء سوق نقدية ومالية حقيقية (البورصة). كما ألغى هذا القانون مفهوم تخصص البنوك، والذي يسمح للعملاء بالتعامل بحرية مع البنوك المختلفة وليس على أساس نشاطهم القطاعي كما في السابق.
- ✓ قانون النقد والقرض الجديد لسنة 2003: لقد تمت مراجعة قانون النقد والقرض الصادر في 26 أوت 2003 نظرا للأوضاع الاقتصادية والمالية الجديدة التي عرفتها الجزائر والتي تهدف إلى ما يلي (حورية، 2006، صفحة 17):
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض؛
- تعزيز دور اللجنة المصرفية، ودعم استقلاليتها؛
- ضمان الأمن والاستقرار المالي؛
- التشديد في العقوبات المفروضة على المخالفين للقوانين والأنظمة التي تحكم النشاط المصرفي؛
- منع تمويل المؤسسات التي تعود ملكيتها للملكي ومسيري البنوك.

2.4. تطور القطاع المصرفي: خلال بداية التحرر المالي تطور القطاع المصرفي كما يلي

الجدول 01: تطور عدد المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2007

السنة	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
بنوك عمومية	7	7	7	7	7	7	7
بنوك خاصة جزائرية	0	0	0	4	4	4	4
بنوك خاصة اجنبية	10	10	9	9	9	8	7
بنوك مشتركة	1	1	1	1	1	1	1
مؤسسات مالية	6	6	8	8	8	8	7
المجموع	24	24	25	29	29	28	26

المصدر: زوأوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر -دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع " مالية مؤسسة"، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2009، ص 104.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد البنوك كان في تطور من سنة 2001 إلى 2004 حيث بلغ في سنة 2001، 26 بنك وفي سنة 2004 بلغ 29 بنك، ثم انخفض عدد البنوك إلى 24 بنك سنة 2005 وذلك بسبب إفلاس البنوك الخاصة الجزائرية التي كانت معدومة خلال سنوات 2005، 2006، 2007.

ويعتبر صدور قانون النقد والقرض المعدل في 2003 بمثابة الحل الوحيد حتى لا تتكرر الأزمات المصرفية حيث أعيد النظر في وظيفة التسيير المصرفي والرقابة الداخلية والخارجية وذلك لإعداد منظومة مصرفية للتكيف مع المقاييس العالمية في رأس مال البنوك التجارية والمالية، فاختفت بنوك لعدم إمكانية توفير رأس المال اللازم وظهرت بنوك جديدة أجنبية.

3.4. طبيعة البنوك التجارية الجزائية:

لقد صنف لكصاسي المصارف الخاصة في الخانة السوداء بسبب سوء التسيير، وأكد تقرير بنك الجزائر الذي تحصلت «النهار» على نسخة منه، على وجود نقائص في البنوك فيما يخص أجهزة الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، خاصة ما تعلق منها بتكوين الموظفين ووضع أنظمة فعالة للإنذار المبكر والتعرف على العملاء.

وقد ارتكزت النقائص المسجلة في إطار الرقابة على أساس المستندات في رقابة غير ملائمة للعمليات والإجراءات الداخلية خاصة ما تعلق منها بعمليات التجارة الخارجية، المحاسبة وإدارة مخاطر القرض والمخاطر العملية وعدم تحيين الإجراءات، إلى جانب نقائص أخرى تمحورت حول التنظيم غير الملائم للرقابة الدورية نظرا للنقص الكبير في عدد الموظفين المؤهلين وأجهزة تحديد وتقييم وقياس المخاطر، حيث أن الإجراءات المطبقة لا تغطي جميع المخاطر الكبيرة تضاف إليها عدم صنع خرائط المخاطر تقريبا في كل الحالات.

علاوة على عدم كفاءة نظم المعلومات لعدم الامتثال لقواعد الحكومة الحسنة الخاصة بمثل هذه الأنظمة، وكذا عدم صياغة خطة محكمة لإدارة أزمة السيولة وعدم ملاءمة خطة استمرارية العمل هذا وأشار تقرير بنك الجزائر إلى وجود نقائص في أنظمة المعلومات حول المصارف العمومية الخاصة بتقارير محافظي الحسابات لسنة 2014، الأمر الذي جعل مصالح البنك تصادق على هذه الحسابات بتحفظ (حبيبة، 2016، صفحة 03).

4.4. الأزمات المصرفية في الجزائر: لقد شهد النظام المصرفي الجزائري عدة أزمات نذكر منها:

✓ الأزمة المالية للبنوك العمومية 1986:

لقد ظهرت هذه الأزمة سنة 1986 التي مست الاقتصاد الجزائري من خلال نقص فادح في السيولة المالية، وقد مست هذه الأزمة جميع القطاعات وكان أكبر المتضررين القطاع البنكي، وقد كانت نتيجة عدة أسباب داخلية وخارجية حيث تتمثل أسبابها الداخلية في طبيعة التسيير البنكي خلال الفترة الاقتصادية الموجه حيث كانت القروض البنكية تخضع للقرارات الإدارية وأن المؤسسات العمومية لم تكن تقدم ضمانات كافية للبنوك. والبنوك كانت مجبرة على تمويل هذه المؤسسات حتى ولو كانت لا تتمتع بالملاءة المالية. أما عن الأسباب الخارجية فترجع بشكل رئيسي إلى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 أو ما يعرف بـ "صدمة البترول" وهذا الانخفاض صاحبه نقص في السيولة المالية الدولية.

✓ أزمة البنوك الخاصة بنك "آل خليفة" وبنك "التجارة والصناعة الجزائر" 2003:

ما كاد النظام البنكي الجزائري يستعيد استقراره بعد أزمة 1986، حتى عرف النظام البنكي أزمة مالية أخرى سنة 2003 ولكن هذه المرة متعلقة بالبنوك الخاصة.

وهي أزمة "بنك آل خليفة" و"بنك التجارة والصناعة الجزائر" وبما أن كل المؤشرات "الماكرو اقتصادية" كانت تشير إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية بالجزائر وتسجيلها مؤشرات ايجابية متزايدة فانه لا يمكن القول أن أسباب هذه الأزمة خارجية ويمكن إجمال أسباب هذه الأزمة فيما يلي (كريمة، 2011، صفحة 73):

✓ أسباب تنظيمية ونقص الثقافة البنكية: ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- فتح مجالات الاستثمار في القطاع المالي لأشخاص لا يملكون أدنى خبرة في المجال البنكي، هذا مما انعكس عملية تسيير هذه البنوك بشكل من الهور؛
- الانتشار السريع لهذه البنوك وبشكل خارق حيث توسع "بنك الخليفة" من 5 وكالات سنة 1999 إلى 24 وكالة سنة 2000 ، وكذلك "بنك التجارة والصناعة الجزائر" من وكالة واحدة إلى 12 وكالة سنة 2000 ، وهذا التوسع مع عدم التحكم في عمليات التنظيم والتسيير أقلق البنك المركزي مما دفعه إلى محاولة وضع حد له؛
- وفي ظل نقص القوانين المنظمة لعمل البنوك الخاصة (وهذا لحدثة التجربة الجزائرية في هذا المجال) وخصوصا فيما يخص معدلات الفائدة دفع هاذين البنكين إلى رفع معدلات الفائدة إلى مستويات قياسية؛
- سكوت السلطات النقدية فيما يخص الخطر المحتمل من هاذين البنكين ولد ثقة لدى الناس في هاذين البنكين وخاصة المودعين وهذا مما روج أكثر لهذه البنوك؛
- ✓ إنعكاسات ونتائج أزمة بنك "أل خليفة" و"التجارة والصناعة الجزائر":

لقد كان لهذه الأزمة انعكاسات وخيمة على الاقتصاد بصفة عامة وعلى قطاع البنوك بصفة خاصة يمكن تلخيصها فيما يلي (كريمة، 2011، صفحة 75):

- فقدان الثقة في البنوك الخاصة؛
 - لقد أثرت هذه الأزمة على باقي البنوك الخاصة في تعاملاتها مع البنوك الأجنبية؛
 - شوهت هذه الأزمة صورة النظام البنكي الجزائري داخليا وخارجيا؛
 - أدت إلى إغلاق السوق النقدي في وجه المؤسسات مالية أخرى لتواجدها في حالة مالية صعبة؛
 - أن هذه الأزمة أفقدت المتعاملين المودعين الثقة في مثل هذه البنوك الخاصة؛
 - خلق اختلالات في العلاقات النقدية والمالية: وهذا من خلال:
 - إفلاس هاذين البنكين وتصفيتهما أحدثت ثغرة سواء فيما يخص السياسة النقدية أو العمليات البنكية؛
 - تصفية هاذين البنكين أحدثت زيادة كبيرة في الطلب على القروض لدى البنوك؛
 - المساهمة في زيادة معدلات البطالة: تصفية هاذين البنكين أدى إلى تسريح جميع العمال.
- 5.4. أثر الأزمة المالية على القطاع المصرفي الجزائري (فريد، 2009، صفحة 16):

تشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك.

وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، وتفادي خسائر في رأسمال محافظ الأصول ذلك ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة بـ 4,6% عام 2007 موازاة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3,9 مليار دولار.

وأشار محافظ بنك الجزائر إلى أنه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 01% من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة 57,2% في 2007 و55% في 2006 و52% في 2005.

وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر 2008 نسبة 40% من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر ب 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58,14 مليار دولار يكفي لتمويل الاقتصاد وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتين.

وتعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطاتها والمقدرة بحوالي 70 مليار دولار بنسب متواضعة تصل 1,5% على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة 3,8% وتوظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى.

5. الخاتمة:

إن حتمية التحرير المالي أصبحت ضرورة لا مفر منها لذا وجب على اقتصاديات الدول النامية مواكبة هـ العولمة للإستفادة من إيجابياتها والتحصن ضد أزماتها، وبالنسبة للجزائر فإن نتائج البحث أثبتت رفض الفرضية الأولى إلى تنص على أن التحرير المالي يساهم في إحداث أزمات مصرفية، وقبول صحة الفرضية التي تنص على إن سبب الأزمات المصرفية يرجع لعدم تحقيق التحرير المالي الامثل وبالأخص التحرير الداخلي.

6. قائمة المراجع:

1. - فضيلة زاوي. (2009). تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز. (مذكرة ماجستير). علوم التسيير، فرع مالية مؤسسة، كلية العلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.
2. الزبادات علي، والخرابشة فارس. (يناير، 2013). أثر الأزمة المالية على الأسواق المالية العالمي حالة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الأردني. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 21(1).
3. العقون نادية. (2013). العولمة الاقتصادية والازمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة". (اطروحة دكتوراه). العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تنمية. باتنة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
4. أيت عكاش سمير. (2013). تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية. (اطروحة دكتوراه). كلية علوم في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 03.
5. بخاري عبد الحميد، وبن ساحة علي. (2011/11/23-22). التحرير المالي وكفاءة الاداء المصرفي في الجزائر. نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي. الطبعة الثانية، جامعة ورقلة.
6. بوسنة كريمة. (2011). البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر "دراسة حالة البنوك الفرنسية". (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص: مالية دولية. تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
7. حاج موسى نسيم. (2009). لأزمات المالية الدولية وأثارها على الاسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008. مذكرة ماجستير في تخصص: اقتصاديات مالية وبنوك). بومرداس، العلوم الاقتصادية. بومرداس، جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر.
8. حمي حورية. (2006). اليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - حالة الجزائر-. (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات. قسنطينة، جامعة منتوري، الجزائر.
9. حمودي العميد علي عبد الرضا. (بلا تاريخ). مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية - حالة العراق). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي. العراق.
10. عايشي كمال. (2006). أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية. مجلة العلوم الإنسانية العدد 10.
11. عبد المجيد عبد المطلب. (2000). العولمة واقتصاديات البنوك. مصر: الدار الجامعية.
12. مجيد الموسوي ضياء. (2013). الاقتصاد العالمي بعد الازمة المالية والاقتصادية العالمية 2008-2009. الجزائر: الطبعة الأولى، كنوز الحكمة.
13. محمودي حبيبة. (10, 01, 2016). لكصاسي محرر 14 محضرا ضد بنوك تورطت في تهريب وتبييض الأموال. جريدة النهار الجديد (2526).
14. اسامة عبد الخالق. (2016). (s.d). ادارة البنوك التجارية والبنوك الاسلامية. تم الاسترداد من Consulté le 01 09, 2016, sur <http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/medchaib/resouceur> (كلية التجارة, Producteur, & جامعة مصر)
15. كورتل فريد. (2009). الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية. تم الاسترداد من <http://boulmekahel.yolasite.com/resources>.

16. Hassen, C. &. (2016). La Révolution Tunisienne et ses Effets sur le Système Bancaire Tunisien. (M. &. 2nd International Conference on Business Economics, Éd.) International Journal Economics & Strategic Management of Business Process Research.

17. <http://www.cbl.gov.ly/pdf/04obK1uIE41EL5E7E4e.pdf> .(s.d.(2016,02 01) .).
18. <https://www.researchgate.net/publication/2285451772016> ,07 01 ,تاريخ الاسترداد (بلا تاريخ) .
19. T&,Hajer , Z -ELGHAK 20-19).octobre 2007 .(Ouverture financière, investissement etcroissance économique : cas des secteurs de leconomietunisienne ,. Colloque international .Economic, Social and Environmental Consequences of the Liberalization of T.